

٤٠ - تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا

الإجراءات الأولية

الموارد، وتدفق الأسلحة بلا ضوابط، والافتقار إلى آليات لحل النزاعات، وضعف الدعم المقدم لحالات ما بعد النزاع.

وفي تقييم لأزمات اللاجئين في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا، لاحظت المفوضة السامية أن العمل الإنساني وحده لن تكون له القدرة على حل أي من المشاكل التي تؤدي إلى تشريد البشر قسريا وأكدت أنه لا يمكن أن يحل محل الحكومات والمجلس في المجالات التي لهما مسؤولية واضحة فيها، مثل حفظ السلام وبناء السلام. وشددت على أن للمجلس دورا أساسيا يؤديه في منع النزاعات واحتوائها وحلها - ومن ثم في حل مشاكل اللاجئين - في أفريقيا. وتحقيقا لتلك الغاية، حثت المجلس على وضع الخلافات جانبا، واتخاذ مواقف قوية وواضحة وموحدة، وترجمة المناقشات إلى إجراءات عملية لدعم المتابعة لاتفاقات السلام على نحو أكثر حسما وسرعة وموضوعية، وتشجيع تعبئة الموارد من أجل إعادة الإعمار وبناء السلام. ورغم مطالبة المفوضة السامية بحلول سريعة لأزمات اللاجئين، فقد شددت على أن الدول يجب أن تواصل تأييد حقوق اللاجئين وإتاحة اللجوء للأشخاص الذين يفرون من الحرب والاضطهاد. وأضافت أنه يجب على الحكومات المانحة، في الوقت ذاته، تقاسم عبء اللجوء بكفالة مستوى ملائم من المساعدة الأساسية في المخيمات والمستوطنات، وللعائدين إلى الوطن. وفي هذا الصدد، قالت إنها ترى من غير المقبول أن المساعدة المقدمة للاجئين في أفريقيا، بما في ذلك الأغذية وغيرها من البنود الأساسية اللازمة للبقاء، أقل بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم. وأعربت عن الأمل في أن

المقرر المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٨٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٠٨٩، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا". واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتلتها مناقشة تفاعلية وبيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس.

وذكرت المفوضة السامية أن السنوات القليلة الماضية شهدت تغييرات هامة في نمط أزمات اللاجئين، ولا سيما الزيادة في عدد المشردين داخليا. ورغم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت تساعد المشردين داخليا، بناء على طلب الأمين العام أو عندما ترتبط حالتهم ارتباطا وثيقا بمسألة متعلقة باللاجئين أو العائدين، وكانت الوكالات الإنسانية الأخرى تتدخل في بعض الحالات، فقد لاحظت مع القلق عدم وجود آلية محددة لمساعدة المشردين داخليا، ولحمايتهم بصفة خاصة. ورأت المفوضة السامية أن أكثر البلدان سخاء في استضافة اللاجئين هي التي دفعت أفدح ثمن، لأن أمن تلك البلدان وبنائها الاجتماعية - الاقتصادية والطبيعية تتأثر تأثرا شديدا بتحركات السكان الجبرية الكبيرة. وأشارت إلى أن تحركات السكان الجماعية بسبب الحرب ساهمت أيضا في انتشار النزاعات وحذرت من أنه ما لم توقف الحروب التي تجبر الناس على الهرب، فلا يمكن أن تكون هناك حلول لأزمات اللاجئين. وفي هذا السياق، حثت المجلس على السعي لاتخاذ تدابير أقوى للتصدي للمشاكل الحرجة من قبيل الكفاح العشوائي من أجل

مسألة اللاجئين منذ عام ١٩٧٨، عن القلق من أن تُلثي لاجئي العالم يوصفون بأنهم مشردون داخليا ولا يقعون ضمن اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع التسليم بأن التمييز بين اللاجئين والمشردين داخليا يثير قضايا قانونية معقدة على الصعيد الدولي، شدد على أن كلا الفئتين ضحايا على قدم المساواة بالنسبة لما حدث لهم. ومن ثم حث قيادة المفوضية والأمين العام على توسيع نطاق تعريف اللاجئين، وإزالة التمييز بين اللاجئين والمشردين داخليا، ومعاملة المشردين داخليا بطريقة تجعلهم لا يسقطون بين الشقوق البيروقراطية. وأشار إلى أن المسؤولية عن المشردين داخليا ينبغي أن تركز في كيان بيروقراطي واحد^(٤).

وأبرز الأعضاء ضرورة تقديم المساعدة للبلدان المضيفة، مشيرين إلى الأثر السلبي للاجئين على اقتصاداتها ومجتمعاتها^(٥). وفي هذا الصدد، أعرب ممثل أوكرانيا عن بالغ القلق إزاء الحالات التي يصبح فيها اللاجئون والمشردون داخليا أنفسهم مصدرا لعدم الاستقرار والصراع المتجدد. واقترح أن ينظر المجلس، بعد حالات النزاع، في إيفاد بعثات خاصة إلى مخيمات ومناطق اللاجئين الرئيسية لتقييم الحالة على أرض الواقع، أو إنشاء بعثات للنشر الوقائي، بموافقة البلد المضيف، إذا اقتضت الظروف ذلك^(٦). وعلى غرار ذلك، أعربت ممثلة جامايكا عن أسفها لأن اللاجئين يصبحون في بعض الأحيان مجمّعات محتملة لتجنيد المتمردين، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المجتمعات المحلية المضيفة^(٧). غير أن المفوضة السامية رأت أن من الصعب جدا

يعالج المجتمع الدولي بجدية ذلك الاختلال الجسيم في المساعدة المادية. وختاما، أبلغت المجلس بأن المفوضية تعتزم إنشاء صندوق استئماني خاص لتعليم اللاجئين، من شأنه أن يسمح للاجئين، ولا سيما في أفريقيا، بمواصلة التعليم في المرحلة بعد الابتدائية في مناهم^(٨).

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة المزرية للعديد من اللاجئين في أفريقيا، وشددوا على أهمية اتخاذ الإجراءات دون إبطاء للتصدي لمحنة اللاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا السياق، سلط معظم المتكلمين الضوء على ضرورة التصدي بصفة عاجلة للأسباب الجذرية لتشريد السكان، لا سيما عن طريق وضع حد للنزاعات والتوترات السياسية في القارة الأفريقية. كما شددوا على الحاجة إلى ضمان الحماية الكافية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا، وبخاصة النساء والأطفال، وكفالة الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين.

وردد كثير من الأعضاء تعليقات المفوضة السامية، فأكدوا على أنه يجب أن يعامل جميع اللاجئين في شتى أنحاء العالم بنفس الطريقة، وأنه ينبغي تصحيح الاحتلالات في المساعدة المادية المقدمة للاجئين الأفريقيين^(٩). واسترعى ممثلا المملكة المتحدة وهولندا الانتباه بصفة خاصة إلى حالة المشردين داخليا، مشيرين إلى الطابع المعقد الذي يتسم به تقديم المساعدة للسكان في المناطق التي تشكل فيها السلطات الحكومية أو قوات المتمردين جزءا من السبب في محتهم^(١٠). وأعرب ممثل الولايات المتحدة من جانبه، وقد عمل في

(١) S/PV.4089، الصفحات ٢-٨.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٤ (جامايكا)؛ والصفحة ٢١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٢ (مالي)؛ والصفحة ٢٤ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٥ (الصين).

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٦ (هولندا).

(٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧-٢٨.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٤ (جامايكا)؛ والصفحة ١٦ (كندا)؛ والصفحة ٢٣ (مالي).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

وأعاد تأكيد مسؤولية الدول المضيفة للاجئين في كفالة أمن مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم وطابعها المدني والإنساني طبقا للمعايير الدولية القائمة والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين؛ وشدد على عدم مقبولية استخدام اللاجئين والأشخاص الآخرين في مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم لتحقيق أغراض عسكرية في بلد اللجوء أو البلد الأصلي.

الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين نظرا لأن معظمهم من ضحايا نزاعات داخلية فروا من بلدانهم إما مؤقتا أو في محاولة للرد على العدوان^(٨).

وشدد بعض الأعضاء على ضرورة احترام سيادة الدول عند معالجة مشكلة اللاجئين^(٩). وفي هذا السياق، كرر ممثل ماليزيا أن المساعدة الإنسانية لا بد أن تكون ذات طابع غير سياسي ويجب أن تستند بصراحة إلى مبدأي الحياد وعدم الانتقائية. وحث الجهات المانحة على أن تقاوم إغراء استخدام المعونة الإنسانية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على الأطراف في نزاع من النزاعات^(١٠). ورغم ذلك، رأى ممثل كندا أن السيادة لا تعفي البلدان المعنية من المسؤولية عن إتاحة السبل الكاملة إلى أطراف أخرى من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين والمشردين داخليا^(١١).

وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس الولايات المتحدة ببيان باسم المجلس^(١٢)، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

أكد ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للصراع المسلح بطريقة شاملة لدرء الظروف التي تؤدي إلى التشرذم الداخلي وتدفق اللاجئين إلى الخارج؛ وشدد على أنه يقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب الرئيسي والمسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا الخاضعين لولايتها؛

وحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وأكد ضرورة تحسين تنفيذ القواعد ذات الصلة بالمشردين داخليا؛

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (تونس)؛ والصفحة ٢٥ (الصين).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٢) S/PRST/2000/1.